المحاضرة 7- الجهود التشريعية الجزائرية في مجال جرائم المخدرات.

أولاً: محاربة المخدرات.

إن مسألة وقاية النشء من مغبة الوقوع في خطر تعاطي المخدرات أضحت ضرورة ملحة في كل مجتمع إنساني لأن الحفاظ على النشء وتوجيهه لخدمة المجتمع يعني ضمان استقراره واستمرار هذا الأخير، وهذه المهمة منوطة بكل مؤسساته الرسمية الأمنية، القضائية التربوية... إلخ، وغير الرسمية الأسرة، المسجد... إلخ، كما أن علاج المدمنين والتكفل بهم وإعادة تأهيلهم يعد أمراً بالغ الأهمية ولا يقل شأناً عن سابقه، فالأفراد عموماً هم ثروة المجتمع وأساس تقدمه أو تخلفه، ويتوقف هذا على مقدار ما يضمنه لهم من رعاية اجتماعية، وما دامت مشكلة تعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا تختص ببلد دون سواه فتتكاتف الجهود للحد من انتشار هذه المشكلة حيث تتم وقاية المتعاطين للمخدرات وعلاجهم على عدة مستويات:

أولاً - على المستوى الفردي / الشخصي:

- تقوية الوازع الديني لدى الفرد من خلال الالتزام بتعاليم الدين والتحلي بالمثل والقيم والمعايير التي يقرها المجتمع.

- اختيار الأصدقاء المناسبين لمصاحبتهم.

- شغل أوقات الفراغ في الأمور المهمة كقراءة الكتب المفيدة مثلاً أو ممارسة الرياضة.

- الثقة بالنفس وعدم الانقياد لآراء الآخرين بسهولة.

ثانياً - على المستوى الأسري:

- ضرورة إتباع الوالدين لأساليب تربوية سليمة في التعامل مع أبنائهم لأن الأساليب الخاطئة من شأنها أن تؤدي بهم للانحراف.

- يجب أن يكون الوالدان قدوة حسنة لأبنائهم لأن ذلك من شأنه أن يجعل منهم أفراداً صالحين في المجتمع.

- المتابعة الوالدية المستمرة للأبناء وتفهم حاجاتهم وميولاتهم ونصحهم وتوجيههم أمر ضروري كلما اقتضت الحاجة لذلك.

- مساعدتهم على حل مختلف المشكلات التي تعترضهم من خلال الحوار البناء حتى لا يبحثوا عن بدائل أخرى لعلاجها أو تناسيها كالإدمان مثلاً.

- انتقاء الوالدين البرامج التلفزيونية المناسبة للأبناء والتي تنمي قيمهم الأخلاقية.

ثالثاً - على المستوى المجتمعي:

- تشديد المراقبة الطبية على الصيدليات التي تتساهل في منح الأدوية المخدرة للشباب.

- إنشاء مراكز لعلاج الإدمان وهذا عبر كامل ولايات الوطن.

- بناء الهياكل والمنشآت الرياضية لجلب الشباب وإبعادهم عن هذا الخطر المحيط بهم

- تفعيل أدوار المجتمع المدني في التوعية بمخاطر المواد المخدرة وأنواعها.
- تفعيل دور المؤسسة الدينية في التوعية والإرشاد والتوجيه الديني وتضمين الدروس والخطب لقضايا تتعلق بوقاية النشء من الوقوع في الآفات الاجتماعية كتعاطي المخدرات وكذا سبل علاجهم.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تتعلق بالعقوبات التي تفرض على المتعاطي للمخدرات والمتاجرة بها.

- تضمين البرامج المدرسية دروساً حول أنواع المخدرات ومخاطرها وسبل مواجهتها.
- مراقبة الحدود بشكل جيد لمنع دخول هذه السموم وتعاطيها من طرف أفراد المجتمع.
- تخصيص برامج إعلامية لتوعية الأفراد بخطورة التعاطي بالنسبة للفرد والمجتمع.
- تفعيل التظاهرات العلمية حول هذه الآفة الاجتماعية وأضرارها وسبل الوقاية منها أو مواجهتها.

رابعاً - على المستوى الدولي:

ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات بين الدول لمكافحة هذه الآفة ومنع إنتاجها وبيعها وترويجها، وكذلك بتفعيل مختلف الهيئات والمنظمات التي تعمل جاهدة على محاربة هذه المشكلة التي تشكل خطراً حقيقياً لمختلف دول العالم.

ثانياً: المخدرات من منظور القانون والشريعة الإسلامية.

كان انتشار المخدرات وخاصة الحشيش في المجتمع الإسلامي في الماضي راجعاً إلى الاعتقاد الذي ساد فترة من الزمن بين فئة عريضة من المسلمين: أن الشريعة الإسلامية لا تحرم تعاطي المخدرات، وقد كان مرد هذا الاعتقاد أن مصدر التشريع الأساسيين وهما: القرآن والسنة، لم يتضمنا حكم تعاطي المخدرات. والمعروف أن المخدرات ظهرت في العالم الإسلامي في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري، وكان من الطبيعي ألا يتضمن القرآن والسنة نصاً صريحاً يحرم تعاطي هذه المخدرات، ولكن للشريعة الإسلامية مقاصد وأهداف غايتها مجتمع إسلامي سليم خال من الأسقام، التي تتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية ولذلك نجد أن تعاطي المخدرات يتعارض مع مقاصد التشريع الإسلامي.

1 المخدرات من منظور الشريعة الإسلامية:

الإجماع والقياس مصدران من مصادر التشريع الإسلامي، ويتم الاستعانة بهما حينما نتصدى لحكم شرعي لا نلتمس له دليلاً من القرآن والسنة، وهما بذلك مصدران هامين في سبيل إصدار حكم شرعي. وقد أحسن الإمام القرطبي حينما وضع المسألة بقوله: "لو التزمنا أن لا نحكم بحكم حتى نجد فيه نصاً لتعطلت الشريعة، فإن النصوص قليلة وإنما هو الظواهر والعمومات والأقيسة. والمخدرات بنوعها "الطبيعية والتخليقية" وما يندرج تحتها، لم يرد نص في الكتاب أو السنة على حكمها، ولم ينقل عن الأئمة المجتهدين أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة "أبي حنيفة . مالك . الشافعي . أحمد بن حنبل" رحمهم الله، قول في الحكم الشرعي للمخدرات، ولا يعني ذلك أن المخدرات مباحة، كما حاول بعض المفترين الزعم والادعاء بأن الحشيشة وما إليها لم يحرمها القرآن ولم تحرمها السنة، ولم يرد

عن الأئمة الأوائل شئ في تحريمها. وهم بذلك من الذين يفترون على الله الكذب، ومن الذين يقولون على الله بغير علم، ومن الذين يعملون على إفساد المجتمع الإسلامي.

نعم ... لم يرد في القرآن والسنة شيء من تلك المواد صراحة، لأنها استخدمت فيما بعد، وكان عدم تعرض هؤلاء الأئمة لحكم شرعي للمخدرات، أنه لم يكن معروفاً في زمانهم أي من هذه المواد. فالمخدرات لم تظهر في القرون الأولى للإسلام، بل جاءت في مرحلة متأخرة، وقد اختلف العلماء في الموقف منها عند ظهورها.

الحكم الشرعي للمخدرات، يمكن أن يستتبط بوساطة القياس، حيث لم يرد نص ولم يسبق إجماع على حكمها فقد اتفق الفقهاء المتأخرون ممن يعتد برأيهم على تجريمها، وإنما كان الاختلاف عند الفقهاء المتقدمين قبل أن يفشوا أمر المخدرات، وتظهر آثارها السيئة، ويكون حكمها بأن نقيس المخدرات على الخمر في الحكم لاشتراكهم في علة الحكم، لأن المخدرات تدخل في عموم المسكرات التي تغيب العقل وتحجبه، وهذا ما ثبت بالدليل والبحث.

تحريم المخدرات والدليل على ذلك:

تحرم الشريعة الإسلامية تناول المخدرات منذ فشت ظاهرة تعاطيها، حيث استقرت الفتوى على تحريم القليل والكثير منها بأي طريق، سواء أكان التناول بطريق الأكل، أم التدخين، أم الشراب أم الحقن أم السم، أم بأي طريق آخر.

فالمقرر في الشريعة . أخذاً من النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة . تحريم كل ضرر يصيب الإنسان في عقله أو نفسه أو دينه أو ماله، ولذلك يكون تعاطي هذه المخدرات محرماً للضرر الناشئ عن تعاطيها. سواء كان على الجسم أم العقل أم النفس أم المال أم الدين أم المجتمع أم الأسرة ... فالمقاصد الخمسة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي: حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال، وهي من الضروريات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها، وفي سبيل ذلك حرم كل الموبقات والمهلكات التي تلحق الضرر بأي من هذه الضروريات.

وبما أن تناول المخدرات فيه ضرر مبين بهذه الضروريات ... والمقاصد، فيكون تعاطي المخدرات وإدمانها حرام بلا جدال، من وجهة النظر الإسلامية.

2 المخدرات من منظور القانون الجزائري:

إن المتمعن في التشريع الجزائري يجده من بين التشريعات التي كانت سباقة في مكافحتها للمخدرات، وهذا بموجب انضمام الجزائر للاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 ، وهذا بمقتضى المرسوم رقم 63-342 المؤرخ في 11/09/1963، المتضمن انضمام الجزائر لبعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمؤثرات العقلية، منها الاتفاقية الدولية المبرمة بجنيف بتاريخ 19 فيفري 1925 ، وكذلك التعديلات التي طرأت على بروتوكول الاتفاق الممضي بنيويورك بتاريخ 11/12/1949، والمتعلقة بالحد وتنظيم توزيع المخدرات.

وقد تضمن المرسوم بانضمام الجزائر بتحفظ للاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات الممضاة بتاريخ 30 مارس 1961 ، وتماشيا مع الاتفاقيات الدولية أسست في 17/07/1971 اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات طبقا للمرسوم رقم 71-198، وقد تضمن تسعة مواد، والمتمعن في القوانين الجزائرية لاسيما قانون العقوبات الصادر سنة 1966 المعدل والمتمم يجد أنه لم يجرم المخدرات، غير أنه بموجب إصدار الأمر رقم 75-09 المؤرخ في فبراير 1975 المتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين لمواد سامة، قام المشرع بتحديد عقوبة الجاني في هذا النوع من الجرائم دون الإشارة إلى المواد التي يمكن اعتبارها مخدرات ليليه بعد ذلك الأمر 76-79 أو ما يعرف بقانون الصحة العمومية، فالأمر 76-140 والذي تم خلاله تنظيم المواد السامة والمخدرات في جداول وأخضع النشاطات والعمليات المتعلقة بالمواد المخدرة إلى رخص وقيود قصد التحكم في نقلها وتداولها، وتكملة لهذه النصوص كلها، أصدر قرار الصحة العمومية في 08/07/1984 المتعلق بضبط شروط حفظ وتسليم المواد المخدرة، وهذا النص موجه للأطباء والصيدالة.

وبتاريخ 16/02/1985 صدر القانون رقم 05-85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ونتيجة لعدم استجابة هذا القانون للتطورات التي عرفت ظاهرة انتشار المخدرات ولأنه لم ينص على الجريمة إلا في ثلاث مواد فقط، كما لم يعرف المشرع من خلاله لا المخدرات ولا المؤثرات العقلية، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين المستهلك، الناقل، التاجر والمزارع. قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 04-18 المتضمن الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها، وقد تضمن هذا القانون 39 مادة، حصر فيها المشرع كافة جرائم المخدرات.

• السياسة الوطنية المتبعة لمكافحة جرائم المخدرات:

أدرك المشرع الجزائري أن نجاح أي إستراتيجية لمكافحة المخدرات لا يجب أن يعتمد على القوانين الردعية فقط، بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية بالموازاة مع الإجراءات العقابية للحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع، وإذا اتبعنا تطور الجهود التشريعية الجزائرية في مجال مكافحة المخدرات نجدها اتخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو الوقاية للحيلولة دون انتشار ظاهرة المخدرات.

الاتجاه الثاني: هو تشديد العقاب على جرائم المخدرات.

• العقوبات المقررة لمكافحة جريمة المخدرات

لقد نص المشرع الجزائري على أنواع العقوبات التي تطبق على من تثبت إدانته في أي جريمة من جرائم المخدرات بموجب القانون رقم 04-18، فالمشرع كما وضع مواد تجرم الأفعال المتعلقة بالمخدرات من تعاطي وحيازة وغيرها، فقد خصها بالمقابل بعقوبات تختلف حسب درجة خطورة كل فعل من الأفعال المتعلقة بمجال المخدرات، إذ نجده قسم هذه العقوبات إلى عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية.

نستنتج إذن أن المخدرات في القانون والتشريع الجزائري هي جريمة يمنع تناقلها واستهلاكها والمتاجرة بها وحدد القانون عقوبات من شهر إلى عشرين سنة حسب نوع الجريمة مع غرامات مالية كل حسب الحالة، فالتشريع الجزائري من بين التشريعات التي كانت سباقة في مكافحتها للمخدرات .